على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

نقاط التفتيش

إستراتيجية الأمن مهمة القوات الأمنية الباسلة، ونحن نساهم في بعض أجزائها من خلال الحسّ الأمني والتحصّن مما قد نقع فيه.. ونساهم أيضاً بالمعلومات التي تخدم القوات الأمنية في ملاحقة قوى الشر.. ومع محدودية أدوارنا قياساً بما تواجهه قواتنا الباسلة من مصاعب ومتاعب ومخاطر، فإننا نستحق جزءاً من كعكة الأمن التي تتباهى بها (مشكورة) قواتنا العظيمة وحكومتنا.. وهذا الجزء البسيط من الكعكة الأمنية ليس إلا رفع الاختناقات التي ترتبها نقاط المرابطة والتفتيش كل صباح مع بداية العمل، وعند الظهيرة عندما نتوكل على الواحد الأحد ونتجه الى بيوتنا.

وطبعاً ليس في هذه الأسطر ما يعيب على قوى الأمن ممارساتها في تطبيق تلك الإستراتيجية، وليس منّا من يدعو لتغييرها بما يضعف قبضة الأمن ويُريح قوى الشر.. غير إن الناس تدرك احياناً مغزى وجود نقطة التفتيش أو المرابطة.. ففيها تتمكن السلطات من عرقلة نشاط القوى المجرمة واللصوص.. ومن خلال التفتيش (بأجهزة كشف المتفجرات الحالية) تستطيع اكتشاف المواد المتفجرة والأحزمة الناسفة وإلقاء القبض فوراً على المجرمين.. أما أن تكون نقاط التفتيش أو نقاط المرابطة مجرد حجز لمجاري الشوارع والإبقاء على مجرى واحد تحتشد أمامه مئات السيارات فيما يقف عسكري أو شرطي واحد يدخّن سيجارته دون اكتراث بالقادم أو الراحل.

ويحدث في نقاط أخرى، وبين فترة وأخرى أن الواقف في النقطة يُحرّك الجهاز فيؤشر على سيارتك ويسألك (أخونا شايل سلاح؟)، فإذا نفيت ذلك قال لك (توكل على الله).. وهكذا يمر الجميع بسلام من أمام هذا العسكري أو من أمام زميله المكلف بالتفتيش.. لأن آلية التفتيش وأجهزة التفتيش هي جزء من عملية كلية للتضييق على مستخدمي الطريق وليس على العابثين بأمنه.

شيء آخر مما نرجو أن يسمح بسماعه أخواننا في قواتنا الباسلة، وهو إن جانب مهم من سلوك القوى الأمنية حاليا يعتمد رد الفعل وليس الفعل الاستباقي.. فعندما تحصل حوادث جرمية كالاغتيالات والتفجيرات، يجري قطع الطرق عن منطقة الحادث وتجري عمليات تفتيش في الجوار، بينما تعلم قواتنا العزيزة إن من يرتكب جريمة من هذه الشاكلة، لا يمكن أن يكون هاوياً، ومن غير المعقول أن يختبئ في البيت الرابع من موقع الجريمة، بل هو محترف يتصرف بأحاسيس أمنية متطورة ايضاً.. وبالتالي فأن من يدفع ثمن ردود الأفعال من هذه الشاكلة هو المجتمع ومستخدمي الطرق القريبة من مواقع الحدث.

أنا أدرك إن المهمة شاقة وليست نزهة.. وإن ردود الأفعال لابد أن تحصل سواء كانت بحكم الغريزة أو لمحاولة القيام بشيء ما، وربما للظفر بالمجرم إن كان لم يزل قريباً، غير إن مشاريع حفظ الأمن على حساب الناس وراحتهم وحريتهم تصبح مقيتة، إذا ما عرفنا إن غاية مشاريع الأمن وجهود قوى الأمن، هي لخدمة الناس.. وإذا ما عرفنا ايضاً إن العملية مستمرة منذ فجر التغيير وليس ثمة مؤشرات لتعليقها، بمعنى إن أملنا بحياة خالية من نقاط تفتيش وسيطراته تقطع علينا الطرق وتجعلنا نحتك مع بعضنا للتسابق على الوصول الى المنفذ الوحيد في الشارع هي آمال ليست ذات أمد قصير. أكثر من هذا، صرنا نخاف من تصريحات القوى الأمنية بأنها تلقت تعليمات بفتح الطرق وتقليل نقاط التفتيش، لأننا في اليوم التالي نجد الخير وفيرا والزحام (لأبو موزة..).

دولة القانون: من يشكك بالإصلاحات لا يرغب بحل الأزمة السياسية

الأحرار: لا أهمية لورقة الإصلاح.. والكردستاني: لم نطلع عليها

اجتماع سابق للائتلاف الوطني.. ارشيف

□ متابعة /المدى

قال رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان، امس الأحد، ان "التحالف الوطني يتحدث باستمرار عن ورقته للإصلاح غير أن تلك الورقة لم يتم تداولها الا في وسائل الإعلام، أما على الأرض فلم يطلع أحد بعد على فحوى تلك الورقة". بينما قلل ضياء الأسدي الامين العام لكتلة الاحرار في البرلمان من امكانية تحقيق ورقة الاصلاح الوطني التي تبناها التحالف الوطني.

وأكد فؤاد حسين إستمرار تحالف قوى جبهة معارضة سياسة رئيس الوزراء نوري المالكي، نافياً في الوقت نفسه عقد أي إجتماعات جديدة بين رئيس الإقليم مسعود بارزاني وزعيم إئتلاف العراقية أياد علاوي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر. بينما قال النائب عن ائتلاف دولة القانون ابراهيم الركابي ان ورقة الاصلاحات حقيقية وملموسة ومن يشكك بوجودها لا يريد حلا للأزمة السياسية الراهنية.

وقال فؤاد حسين لـ"آكانيوز"، "ان أياً من الأطراف السياسية لن يقبل باستمرار الوضع الحالي في البلاد، وهو ما يؤكد عدم إستمرار ذلك الوضع"، لافتاً الى أن "الأوضاع تتجه نحو التحسن الا أن عطلة عيد الفطر أخرت من بدء الخطوات اللازم إتخاذها في هذا السياق". وأضاف حسين أن "الأيام القليلة المقبلة ستشهد عقد إجتماعات ثنائية وثلاثية بين الأطراف السياسية لبحث الأزمة الراهنة في البلاد"، مشيراً الى أن "الخلافات والمشاكل العالقة يجري بحثها الآن في وسائل الإعلام بدل طاولة الحوار، غير أنه يتوجب إعادة تلك المسائل الى طاولة الحوار مجدداً بهدف إيجاد حلول لها".

وزاد بالقول أنه "لا يوجد في الأفق القريب شيء بخصوص عقد جولات جديدة للإجتماع الثلاثي بين بارزاني وعلاوي والصدر"، مبيناً أن "تحالف قوى جبهة معارضة سياسة رئيس الوزراء نوري المالكي (تحالف الكرد والعراقية والصدريين) مستمر مع إستمرار سياسة المالكي الحالية". الى ذلك اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون ابراهيم الركابي ان ورقة الاصلاحات حقيقية وملموسة ومن يشكك بوجودها لا يريد حلا للأزمة السياسية الراهنية.

وقال الركابي في تصريح لـ"الفرات نيوز" امس الاحد إنه "على الرغم من اطلاع قادة الكتل السياسية على مضامين ورقة الاصلاحات السياسية من قبل رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري الا ان هناك من يشكك بوجودها وهذا أمر مستغرب". وأشار إلى أن "التحالف الوطني سيثبت ان ورقة الاصلاحات التي قدمها حقيقية من خلال عرضها على جميع الكتل السياسية خلال الاجتماع الوطني لمناقشة مضامينها لمعالجة الازمة التي تعصف بالعملية السياسية عن طريق الحوار الوطني والدستور الذي تخضع له جميع الاطراف".

فيما حمل الأمين العام لكتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري ضياء الأسدي القادة مسؤولية استمرار الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد من نهاية العام الماضي وقال لـ"المدى": "للأسف البلد بشكل عام يقاد من قبل الكبار وهؤلاء اصبحوا أشبه بزعماء قبائل استغلوا نفوذهم وحجمهم في فرض إرادتهم على الآخرين" مقللا في الوقت نفسه من امكانية تحقيق ورقة الاصلاح الوطني الذي تبناها التحالف الوطني: "الاصلاح يجب ان يكون باعتماد خبراء يصنفون المشاكل السياسية والتشريعية والقضائية، وتكون ضمن برنامج يلزم جميع الاطراف ضمن سقف زمني محدد، وقبل ذلك اعلانه ليطلع عليه ابناء الشعب".

وشاركت كتلة الاحرار في اجتماعات لجنة التحالف الوطني الاصلاحية وطالبت بتحديد ولايات الرئاسات الثلاث ليكون احد البنود المهمة لتحقيق الاصلاح، شدد الاسدي على حاجة البلد لقادة يعملون ضمن فريق واحد: "نحتاج الى مفهوم القيادة بشكلها المعاصر كما هو في دول اوربا بمعنى ان يعمل القائد ضمن فريق واحد، ولايوجد لدينا مثل هذا النوع الذي يمتلك رؤية واضحة لمعالجة المشكلات". ويتطلع التحالف الوطني لعودة الرئيس طالباني لتنفيذ دعوته بعقد اجتماع موسع للاطراف المشاركة في الحكومة لتجاوز الازمة السياسية.

من جانبه نفى محمود عثمان، العضو في التحالف الكردستاني وجود ورقة مكتوبة للاصلاحات السياسية، مؤكدا وجود افكار تدور بين القوى السياسية بهذا الموضوع لاغير. وكان التحالف الوطني قد شكل لجنة الاصلاحات السياسية بهدف حل الازمة السياسية المستمرة في البلاد منذ اشهر إلا أن زعيم القائمة العراقية اياد علاوي لم يبد اي تفاؤل بشأن هذه الورقة معلنا انه اصبح متعذرا القيام بتلك الاصلاحات.

وقال عثمان "بعد عودة رئيس الجمهورية من رحلة العلاج سيكون هناك اجتماع وطني للقوى السياسية وسيتم فيه مناقشة اتفاقية أربيل الورقة الكردية والخلافات المتعلقة بالبنود الدستورية".

وبشأن ورقة الإصلاح اوضح عثمان انه "لا توجد ورقة اسمها اصلاحات سياسية كما يزعم الاخرون وانما هناك افكار يتداولها السياسيون".

الى ذلك اكد المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية، حيدر الملا، امس الاحد، ان ورقة الاصلاحات السياسية عبارة عن رؤى وأفكار ولم تترجم بورقة مكتوبة.

وقال الملا في تصريح صحفي ان "ورقة الاصلاحات السياسية التي يتبناها التحالف الوطني مؤخرا بهدف حل الازمة السياسية في البلاد عبارة عن رؤى وأفكار ولم تترجم بورقة مكتوبة حتى تطرح لبقية الكتل السياسية"، مبينا اننا "ننتظر ان يقدم رئيس مجلس الوزراء ورقة مكتوبة تضم نقاطا واضحة للاصلاحات لكي نستطيع ان نتفاعل معها".

وأوضح "تبقى قضية الاصلاحات عبارة عن رؤى دون ان تكون هناك آليات وتحديدات زمنية لتنفيذ هذه الاصلاحات، فلا اعتقد ان هذه الاصلاحات ممكن ان ترى طريقها الى نور". ومن المؤمل أن يعقد اجتماع وطني تشارك فيه مختلف الكتل السياسية ودعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني لوضع حد للأزمة القائمة منذ تشكيل الحكومة الحالية أواخر عام ٢٠١٠ لكن تباين الآراء بشأن برنامجه حال دون عقده في الخامس من نيسان الماضي ما أدى لتأخر عقده الى الآن.

لحماية النائب من تسلط رؤساء الكتل

الدوري تطالب بإعادة العمل بـ"التصويت الالكتروني"

□ بغداد / المدى

طالبت النائبة عن القائمة العراقية عتاب الدوري، امس الاحد، رئاسة مجلس النواب باعادة العمل بالتصويت "الالكتروني" لانقاذ حرية النائب من تسلط قادة الكتل الذين صادروا حقه في ابداء الرأي تجاه القوانين المهمة، والتي تمس بشكل مباشر مصلحة ابناء الشعب. وقالت الدوري في بيان تلقت "المدى" نسخة منه انه" غالبا ما يخضع التصويت على القوانين الهامة الى الصفقات التجارية والسياسية، بعيدا عن مصلحة المواطن لذي ينظر لتلك االقوانين بترقب لما لها من مساس بامنه الغذائي والخدمي".

واضافت الدوري ان" اغلب القوانين يتم التصويت عليها بناء على رغبة قادة الكتل ومصلحة المتنفذين القريبين من مراكز صنع القرارفي الدولة، الامر الذي يضيق حرية النائب، لذا فنحن مصرين على عودة العمل بالتصويت الالكتروني لنصرة ابناء الشعب من خلال التصويت على القوانين التي تخدم مصالحهم لا التي تخدم مصالح القادة السياسيين".

وتابعت "ان عضو البرلمان جاء بناء على رغبة المواطن الذي انتخبه، ويجب ان يعمل على تحقيق الاهداف المرجوة منه، خاصة وانه ادى اليمين الدستوري على ان يخدم مصلحة المواطن بعيدا عن مصالحه الشخصية".

الجميلي ترجح تولي اللواء "الحيالي" وزارة الدفاع

□ بغداد/غسان عادل

أعربت عضو القائمة العراقية النائبة وحدة الجميلي عن اعتقادها بان يكون اللواء هشام الحيالي المرشح الاوفر حظا لتولي منصب وزير الدفاع، مؤكدة انها تلقت اتصالا هاتفيا من اللواء الحيالي يتضمن الدعوة لدعم ترشحه للمنصب وقالت لـ "المدى ":" حتى الان لم تجتمع العراقية لاختيار مرشحها لمنصب وزير الدفاع، ولكنني تلقيت اتصالا هاتفيا من اللواء هاشم الحيالي اخبرني فيه بان مرشح زعيم القائمة اياد علاوي لشغل المنصب، وطالب مني مناشدة بقية الاعضاء لدعمه". وفيما نفى النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك الاتفاق على مرشح معين للمنصب مشيرا الى قرب عقد اجتماع للقائمة لحسم الموضوع، استبعدت الجميلي حسم ملف الوزارات الامنية في الدورة الحالية:" لا توجد اية مؤشرات ورغبة حقيقة في حسم ملف اختيار المرشحين لشغل منصبي وزارتي الدفاع الداخلية وستبقى تدار من قبل رئيس مجلس الوزراء، لان ادارة الملف الامني واحد من اسباب الخلاف السياسي بين الاطراف المشاركة في الحكومة الحالية". مقابل ذلك اكد عضو لجنة الاصلاح في التحالف الوطني قاسم الاعرجي ان لجنته ستجتمع مع القائمة العراقية لحثها على طرح مرشحها، مشددا على ان الورقة الاصلاحية:" تضمنت بندا ينص على حسم ملف الوزارات الامنية ".

وطبقا لنواب من ائتلاف دولة القانون فان اللقاء الذي الاخير الذي جمع زعيمه رئيس الحكومة مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي اسفر عن اتفاق بان تقدم العراقية مرشحها لوزارة الدفاع.

فقدان ٢٠ سجلاً من التسجيل العقاري في النجف

□ بغداد/المدى

كشفت وزارة العدل، الاحد، عن فقدان ٢٠ سجلا في مديرية التسجيل عقاري بمحافظة النجف، فيما أكدت أن مجموع القيود المضافة ٧١٦ قيداً والمتلاعب بها ١٩٠. وانهت اللجنة التحقيقية المكلفة بتدقيق السجلات العقارية في محافظة النجف الاشرف، اعمالها بالتحري عن العقارات المشكوك بالتلاعب في اصولها وسجلاتها، سواء بالإضافة أو التزوير.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل حيدر السعدي في بيان صادر عن الوزارة تلقت "المدى" نسخة منه امس الاحد ان "اللجنة التدقيقية التي تم تشكيلها في شهر نيسان من العام الحالي ٢٠١٢، باشرت بغلق مديريتي التسجيل العقاري الشمالي والجنوبي في محافظة النجف الاشرف، استنادا لتوجيهات وزير العدل حسن الشمري، لغرض جرد السجلات وكشف حالات التلاعب والتزوير، ولأسباب عدة لاسيما بعد الاحداث التي تلت العام ٢٠٠٣، وأخرى تسبب بها بعض الموظفين من ضعاف النفوس".

وأكد انه "تم توجيه مديريتي التسجيل العقاري في النجف الاشرف بالإيعاز الى الممثل القانوني لإقامة دعوى جزائية عن طريق الادعاء العام على الاشخاص الذين تملكوا اكثر من عقار واحد بموجب كتب تمليك مزورة ومعرفة المتورطين معهم".

وأضاف السعدي ان "اللجنة المختصة انهت عملها باكتشاف ٢٠ سجلا عقاريا مفقوداً، خلال فترة حكم النظام المباد وأخرى في الاعوام التي تلت العام ٢٠٠٣، مؤكدا ان مجموع القيود المضافة في السجلات العقارية في النجف الاشرف بلغ ٧١٦، اما القيود التي تم التلاعب بها اكثر من ١٩٠ قيداً، فيما بلغ عدد السجلات المفقودة من المديريتين في المحافظة ٢٠ سجلاً". يذكر ان دائرة التسجيل العقاري في محافظة النجف كانت قد واجهت تهما بالتلاعب والتزوير وجرى ايقاف عملها العام ٢٠١١ الماضي بأمر من وزير العدل حسن الشمري.

وأوضح ان "اللجنة اوعزت الى مديرية التسجيل العقاري العامة بسحب جميع السجلات المصورة لديهم لغرض التأكد من صحة المعلومات المدرجة فيها وختمها لقطع الطريق امام ضعفاء النفوس والحد من التلاعب والتزوير. وأشار الى ان "مديريتي التسجيل العقاري في النجف الاشرف بلغت بوضع اشارة التحفظ والتريث على جميع القيود المضافة، وعدم اجراء اي معاملة تصرفية على العقارات، لافتا الى انه" تم مفاتحة وزارة البلديات والإشغال والجهات المالكة بوضع آلية عند تصديق المعاملة التصرفية والتأكد من صحة التمليك".

وبين السعدي ان "عمليات التزوير والتلاعب تمت بالسجلات العقارية نتيجة عدم التزام دائرة التسجيل العقاري في النجف الاشرف بالتعليمات الخاصة بهذا الصدد". يذكر ان وزير العدل حسن الشمري كان قد وجه دوائر المتابعة المرتبطة بمكتبه بالعمل على اجراء التحري والكشف عن ملفات الفساد والتلاعب في السجلات الرسمية التي تخص ممتلكات المواطنين من العقارات في دوائر التسجيل العقاري، في بغداد والمحافظات كافة.

العراقية تطالب مجلس القضاء بـ"تحمل مسؤولياته الإنسانية"

محامو نينوى يعتصمون ضد قرار اجتثاث القضاة

□ متابعة / المدى

نظم عشرات من محامي محافظة نينوى اعتصاما مفتوحا احتجاجا على قرار هيئة المساءلة والعدالة باجتثاث ٣٢ قاضيا من المحافظة، مطالبين بإلغاء القرار الذي "يمس سيادة القضاء"، وهددوا بالاستمرار في اعتصامهم في حال عدم الغاء القرار. بينما طالب القيادي في القائمة العراقية عبد ذياب العجيلي، امس الاحد، مجلس القضاء الاعلى بتحمل مسؤولياته الانسانية والوقوف الى جانب القضاة الذين تم اجتثاثهم.

وقالت المتحدثة باسم حقوقي نينوى هدى الهلالي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "العشرات من أعضاء نقابة المحامين واتحاد الحقوقيين في نينوى نظموا، صباح أمس، اعتصاما مفتوحا أمام مبنى محكمة استئناف نينوى، وسط الموصل، احتجاجا على قرار هيئة المساءلة والعدالة القاضي بشمول٣٢ قاضيا بإجراءاتها"، مؤكدا أن "المعتصمين طالبوا بإلغاء القرار الذي يمس القضاء".

وأضاف الهلالي أن "هناك تضامنا من قبل كل الحقوقيين والمحامين في كافة المحافظات من اجل الوقوف مع قضاة نينوى وإعادة حقوقهم"، مؤكدا أن "الاعتصام سيستمر حتى إلغاء القرار".

وكان مصدر في محكمة استئناف نينوى كشف، في الـ٣١ من آب الماضي، أن هيئة المساءلة والعدالة قررت اجتثاث ٣٠ قاضيا في المحافظة، مبينا أن المحكمة ستتخذ بعض الإجراءات لتعديل هذا القرار.

الى ذلك طالب القيادي في القائمة العراقية عبد ذياب العجيلي مجلس القضاء الاعلى بتحمل مسؤولياته الانسانية والوقوف الى جانب القضاة الذين تم اجتثاثهم في الموصل وقال العجيلي في بيان تلقت " المدى " نسخة منه"انه" ينبغي ان تقدر الهيئة لأن البلد يمر بمرحلة استثنائية يحتاج فيها الى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وفتح صفحة جديدة تحقق للمواطن كرامته وحريته وفي وقت يعاني فيه البلد من نقض حاد في عدد القضاة وتأخر واضح في حسم القضايا العالقة. ودعا العجيلي هيئة المساءلة والعدالة الى" إيقاف عملية إقصاء واجتثاث قضاة الموصل من اجل تفعيل المصالحة الوطنية بين ابناء الشعب".

ولاقى هذا القرار انتقادات لاذعة من قبل سياسيي المحافظة أبرزهم محافظ نينوى أثيل النجيفي الذي وصف، أول من أمس السبت، هذا القرار بـ"غير القانوني"، وفي حين اعتبره "استهدافاً لمناطق معينة"، طالب السلطات الثلاث باتخاذ موقف من تلك الإجراءات.

كما اعتبر عضو مجلس محافظة نينوى يحيى عبد محجوب، أول من أمس السبت، أن قرار هيئة المساءلة والعدالة القاضي باجتثاث ٣٢ قاضياً في نينوى "محاولة للضغط على القضاء"، مطالبا مجلس الوزراء برد هذا القرار، فيما حذر من آثار سلبية تجر المحافظة إلى مزيد من الاضطراب في حال الاستمرار بهذه الإجراءات.

واتهم نواب عن محافظة نينوى، هيئة المساءلة والعدالة السابقة بالبدء بحملة استهداف ممنهجة لمحافظات معينة بعد اختيار البرلمان للهيئة الجديدة، محملين إياها والحكومة بقيادة هذه الحملة، فيما حذروا من ردة فعل جماهير المحافظة.

فيما اعتبرت القائمة العراقية، في اليوم ذاته، أن هيئة المساءلة والعدالة السابقة لا تمتلك السلطة القانونية أو الدستورية لإصدار القرارات كون الهيئة الحالية لم تباشر أعمالها حتى الآن، داعية مجلس القضاء الأعلى ورئيس الجمهورية إلى الوقوف بوجه إجراءاتها والتصدي لقراراتها باجتثاث ٣٢ قاضيا في الموصل، فيما طالبت محافظ نينوى اثيل النجيفي ومجلس المحافظة إلى عدم تنفيذ هذه الاجراءات. وسبق أن أصدرت هيئة المساءلة والعدالة قرارا باجتثاث ٨٠ موظفا من وزارة النفط بينهم ٥٩ شخصا من مصفى بيجي بمحافظة صلاح الدين.

وكانت عدد من القوائم السابقة قد وردت إلى مصفى النفط في قضاء بيجي، (٤٠ كم شمال تكريت)، تفيد بشمول أعداد أخرى بقرارات هيئة المساءلة العدالة، ليصل مجموع ممن سيتعرضون للطرد أو الإحالة على التقاعد إلى ١٣٠ موظفا، كما اعترضت جامعة تكريت، نهاية العام الماضي ٢٠١١، على اجتثاث نحو ١٤٠ موظفا وتدريسيا فيها بسبب إجراءات هيئة المساءلة والعدالة.

يذكر أن الحاكم المدني الأميركي بول بريمر، قرر بعد دخول القوات الاميركية في العام ٢٠٠٣، حل حزب البعث، وشكل لجنة اسمها "لجنة اجتثاث البعث"، ثم تم تغيير الاسم إلى هيئة المساءلة والعدالة، كما أصدر في أيار من ٢٠٠٣ قراراً بحل الجيش مع المؤسسات التابعة له.